الأمم المتحدة S/PV.5019

مجلس الأمن

السنة التاسعة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٥٠١٩**

الخميس، ١١ آب/أغسطس ٢٠٠٤، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد دنيسوف	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	إسبانيا	السيد دي بلاثيو إسبانيا
	ألمانيا	السيد تروتفاين
	أنغولا	السيد لوكاس
	باكستان	السيد أكرم
	البرازيل	السيد تريس دا فنتورا
	بنن	السيد آدشي
	الجزائر	السيد بن مهدي
	رومانيا	السيد موتوك
	شيلي	السيد ماكييرا
	الصين	السيد لي جنوا
	فرنسا	السيد دو كلو
	الفلبين	السيد باخا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير إمير جونس باري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باترسن

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

04-45612 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (تكلم بالروسية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة، بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، إلى السيد كيران برندرغاست، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

في جلسة اليوم، سيستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية من السيد كيران برندرغاست، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، وأعطيه الكلمة.

السيد برندرغاست: (تكلم بالانكليزية): آسف لأن أبلغ أنه منذ آخر إحاطة إعلامية من الأمانة العامة إلى المجلس بتاريخ ١٣ تموز/يوليه (انظر S/PV.5002)، لم يحرز تقدم ملموس صوب استئناف عملية السلام في الشرق الأوسط، وقد واصل العنف إزهاق أرواح بريئة.

لم يتخذ أي من الطرفين خطوات كافية لحماية المدنيين، وكلاهما يخرقان التزاماتهما القانونية الدولية. وإسرائيل، بصفتها قوة الاحتلال، عليها التزامات بحماية الفلسطينيين المدنيين وألا تدمر ممتلكاتهم ما لم تعتبر العمليات العسكرية ذلك ضروريا للغاية. وما فتئ الفلسطينيون المدنيون يقعون ضحايا العمليات العسكرية الإسرائيلية. ويثير مدى تدمير الممتلكات الفلسطينية على أيدي القوات العسكرية الإسرائيلية القلق بشأن العقاب الجماعي. وتقع التزامات على عاتق السلطة الفلسطينية من جانبها بموجب الاتفاقات التي تم التوصل إليها مع إسرائيل، وبموجب القانون الإنساني الدولي، ووفقا لالتزاماتها حسب خريطة الطريق بحماية الإسرائيليين المدنيين من الهجمات التي تشن من الأراضي الواقعة تحت سيطرتها. وهي فشلت في الوفاء بتلك الالتزامات، ويواصل الإسرائيليون المدنيون المعاناة جراء هجمات من الفلسطينيين، آخرها في شكل هجمات بصواريخ قسام. ولا يعفي بأي حال من الأحوال ذكر أحد الطرفين ما يقوم به الطرف الآخر من الوفاء بالتزاماته. ولا يمكن أن تكون هناك شروط مسبقة لاحترام القانون الإنساني والاتفاقات الدولية.

خلال الشهر الماضي، قتل ٥٤ فلسطينيا وجرح ٤٠٠ فلسطيني و ٢٣ إسرائيليا. ومنذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، قتل ٣ ٥٥٣ فلسطينيا و ٩٤٩ إسرائيليا، مما يجعل إجمالي عدد الخسائر الفلسطينية منذ اندلاع الانتفاضة ٧٧٠ ٣٤ شخصا وإجمالي عدد الخسائر الإسرائيلية ١٠٢ ٦ من الأشخاص.

وقد ظهر مؤخرا نمط جديد يدعو إلى القلق: مقاتلون فلسطينيون يطلقون صواريخ قسام على إسرائيل، ويتبع ذلك هجمات بالقذائف من طائرات عمودية إسرائيلية على قطاع غزة وتوغلات أكثر عمقا في المناطق المتاخمة لإسرائيل. وكان شمال قطاع غزة مركزا لعملية إسرائيلية واسعة النطاق – عملية الدرع الأمامي – حول مدينة بيت حانون، بدأت في ٢٩ حزيران/يونيه عقب هجوم قاتل بصواريخ قسام على سدروت. وأعاد الجنود الإسرائيليون انتشارهم الآن في مشارف المدينة، ولكن العديد من مناطق بيت حانون تظل تحت حصار كامل، بعد أن امتدت العملية

ليس إلى مركز المدينة فحسب، ولكن أيضا قبل إعادة الانتشار مباشرة، صوب مخيم جباليا للاجئين بين بيت حانون ومدينة غزة. ووفقا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، قتل ١٩ شخصا وأصيب ١٤٠ شخصا بجراح في العملية حتى الآن.

وأثناء الفترة الحالية التي يشملها التقرير، أطلق ما يربو على ٦٠ صاروخا من بيت حانون باتجاه المجتمعات المحلية الإسرائيلية بالقرب من قطاع غزة، مما أدى إلى حدوث إصابات بجراح وأضرار في الممتلكات. وفي ٢١ تموز/يوليه، أطلق صارخ قسام من منطقة بيت حانون وسقط في غرفة نوم بمنزل في كيبوتز في غرب النقب، حيث كانت تنام أم وطفلاها. ولحسن الطالع – ومما يدعو إلى الدهشة لم تحدث إصابات بجراح. وسقط عدد من الصواريخ في بلدة سدروت الإسرائيلية في ٢٩ تموز/يوليه، وهذه المرة جرح تسعة من المقيمين فيها. وفي آخر إحاطة إعلامية قدمناها، أبلغنا المجلس بالوفيات في سدروت، منها موت طفل وهي وفيات نجمت عن ضربات بصواريخ. وبينما لم تتسبب الموجة الحالية للهجمات بالصواريخ بإزهاق أرواح، إلا أن عددها المتزايد يبعث على القلق وهي خطر حقيقي على المدنيين. وقد سجلت الأمم المتحدة ١٠٦ هجمات من قطاع غزة في الفترة نفسها، من ضمنها الهجمات التي أشرت إليها، وقرابة ٩٠ في المائة منها كانت بصورايخ قسام، والنسبة المتبقية والبالغة ١٠ في المائة، كانت هجمات بمدافع هاون. ونحن نناشد السلطة الفلسطينية أن تتخذ جميع الخطوات الضرورية لوقف تلك الهجمات.

وقد اقتصر الوصول إلى بيت حانون على طريق واحد فحسب، وتطلبت جميع عمليات الدخول والخروج تنسيقا مسبقا مع قوات الدفاع الإسرائيلية. مما نجم عنه نقص في المياه والطعام والمؤن الطبية في بعض المناطق. وبعد احتجاجات من المجتمع الدولي، بما في ذلك بيانات عامة من وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا) وبرنامج الأغذية العالمي، وتدخلات من الأوروبيين والأمريكيين ومكتب المنسق الخاص في المناطق المحتلة، بدأت عمليات إعادة نشر قوات الدفاع الإسرائيلية من تلك المناطق ومن معظم بيت حانون في الساعة ١/٠٠ من يوم الخميس ٥ آب/أغسطس.

ووفقا لتقارير أونروا ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، دمر ٢٠ منزلا ولحقت أضرار جزئية بـ ٢٣٠ منزلا، وتضررت ٦ آبار ودمر ١٥ مصنعا. وحتى بينما تحاول إسرائيل زيادة أمنها ضد هجمات من قطاع غزة، يجب أن تتصرف بما يتفق والتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي. ويجب أن تحمي إسرائيل الفلسطينيين المدنيين وممتلكاتهم بتنفيذ عملياتها على نحو يتناسب مع التهديد الذي تحاول التخفيف من شأنه.

ووفقا لمكتب منسق شؤون الأمن في الأمم المتحدة، وقعت خمسة حوادث أثناء عملية الدرع الأمامي، أطلقت فيها قوات الدفاع الإسرائيلية، على الرغم من التنسيق المسبق، النار على مناطق كان فيها موظفون من الأمم المتحدة، ووقع حادثان رفضت فيهما قوات الدفاع الإسرائيلية السماح لموظفي الأمم المتحدة الذين تعرضوا لتبادل إطلاق النار في إرز بالانتقال إلى أماكن آمنة. وعلاوة على ذلك وقبل عملية الدرع الأمامي، وقعت ثلاثة حوادث أخرى وجد فيها موظفون تابعون للأمم المتحدة أنفسهم وسط تبادل لإطلاق النار في إرز بتاريخ ٢٣ آذار/مارس و ١٥ نيسان/أبريل و ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٤. ومن كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه من هذا العام، وثقت ٤٤ حالة أطلقت فيها قوات الأمن الإسرائيلية النار على مبان أو منشآت تابعة للأمم المتحدة بينما كان يوجد فيها موظفون تابعون للأمم المتحدة. ونشعر بقلق عميق من جراء هذا العدد المرتفع إلى درجة غير مقبولة من الحوادث الأمنية

التي يتعرض لها موظفون تابعون للأمم المتحدة وتسببت بها أعمال ارتكبتها قوات الدفاع الإسرائيلية خلال الأسابيع القليلة الماضية. وعلى إسرائيل التزام بحماية العاملين في المجال الإنساني وتيسير الجهود التي يبذلونها.

وفي ٢١ تموز/يوليه، إزاء خلفية العمليات العسكرية الإسرائيلية الجارية وتزايد القلاقل الداخلية، رفع المسؤول المكلف – المفوض العام للأونروا بيتر هانسن – تصنيف المرحلة الأمنية للأمم المتحدة إلى المرحلة الرابعة، التي تقتضي إخراج معظم الموظفين الدوليين من قطاع غزة. وفي ٥ آب/أغسطس، نقلت الأونروا كل ما تبقى من الموظفين الدوليين فيما عدا موظفي مكتب المفوض العام ونائبه. وأنا واثق من أن المجلس سيتفهم دواعي قلقنا بشأن أمنهم وبشأن القيود المفروضة على عملهم، بسبب العمليات العسكرية الإسرائيلية وتزايد القلاقل الداخلية في السلطة الفلسطينية على السواء.

ومن الظواهر المزعجة بشكل خاص عدد الأطفال المتضررين مباشرة من العنف الجاري. ففي ٢٩ تموز/يوليه، قتل طفل فلسطيني يبلغ من العمر ١٢ عاما وأصيب سبعة آخرون بجروح – بمن فيهم ثلاثة أطفال – عندما أطلق الجنود الإسرائيليون النار على موكب جنازة في جنوب قطاع غزة. وقبل بضعة أيام من ذلك، في ٢٦ تموز/يوليه، أصيبت طفلة عمرها ١٢ عاما بطلق ناري من برج مراقبة تابع لقوات الدفاع الإسرائيلية عندما كانت تلعب كرة القدم في ضاحية من مدينة خان يونس الواقعة في قطاع غزة. وماتت في الطريق إلى المستشفى. وقتل فلسطيني عمره ١٦ عاما بطلق ناري عندما كان يقف بالقرب من النافذة في منزله في بيت حانون، في ٢٤ تموز/يوليه. وفي ٤ آب/أغسطس، قتل خمسة فلسطينيين – بمن فيهم طفل يبلغ من العمر ١٠ سنوات – في حوادث متفرقة في الضفة الغربية وفي قطاع غزة. ووفقا للمصادر الفلسطينية، قتل فلسطيني يبلغ من العمر ١٤ عاما في بيت لاهيا عندما كان يجلس في منزله. وفي رفح، قتل فلسطيني وأصيب خمسة بجروح في حالات مماثلة.

وخلال الشهر الماضي قامت إسرائيل بعمليات قتل خارج نطاق القانون. ففي ١٩ تموز/يوليه، جرحت إسرائيل ما مجموعه خمسة من الناشطين في ضربتين منفصلتين بالقذائف وجهتا إلى مخبأين في مخيم الشاطئ للاجئين بالقرب من مدينة غزة. وبعد ثلاثة أيام أسفرت ضربة أخرى بقذيفة موجهة من طائرة هليكوبتر، في غزة، عن مقتل أحد كبار قادة العمل السري في الجهاد الإسلامي ومساعده وفلسطيني ثالث. وفي ٢٩ تموز/يوليه، أدت ضربة قذيفة ثالثة إلى مقتل اثنين من الناشطين في رفح. إننا ندعو إسرائيل مرة أخرى إلى وقف هذه الممارسة غير القانونية.

واستمرت حملات التفتيش والاعتقال في جميع أرجاء قطاع غزة والضفة الغربية بدون تغير في وتيرتها وتسارعت في بعض الأحيان. وأدت العمليات التي تجري يوميا تقريبا إلى اعتقال أكثر من ١٣٠ شخصا فيما بين ١٤ تموز/يوليه و ٥ آب/أغسطس.

واستمر فرض حظر التجول في العديد من المدن والقرى الفلسطينية. وفي قطاع غزة، لا تزال الحركة والدخول مقيدين بصورة شديدة، خاصة في المنطقة الشمالية المتضررة من العملية الجارية حول بيت حانون. وأقيم العديد من نقاط التفتيش الطائرة في كل مقاطعات الأراضي الفلسطينية. ولا تزال مدينة الخليل منطقة عسكرية مغلقة. وفي ٢١ تموز/يوليه، سمحت إسرائيل بدخول الإمدادات الأساسية إلى المدينة لأول مرة بعد ١١ يوما. والمقاطعات الشمالية، طولكرم وقلقيلية وسالفيت، تضررت بشدة أيضا من إقامة نقاط التفتيش الطائرة بصورة متواترة بين ٢٣ و ٢٦ تموز/يوليه.

وتسبب إغلاق معبر رفح إلى مصر في مشقة زائدة لأكثر من ٣ ٥٠٠ فلسطيني تقطعت بهم السبل على الجانب المصري. فنقطة المرور الوحيدة تلك للفلسطينيين المسافرين إلى أي مكان خارج قطاع غزة أغلقت لمدة ١٩ يوما، حيث قالت إسرائيل إن لديها معلومات موثوقة بأن الإرهابيين كانوا يحفرون نفقا تحت المعبر وأنها خططت لنسفه بالمتفجرات. واضطر المدنيون – بما في ذلك مئات الأطفال والمسنين – إلى النوم على أرضية المحطة النهائية من ١٧ تموز/يوليه وبعده، في درجات حرارة تتراوح ما بين ٣٠ و ٤٠ درجة مئوية، وتساعدهم جمعية الهلال الأحمر المصرية ولجنة الصليب الأحمر الدولية. وأعادت إسرائيل فتح المعبر في ٦ آب/أغسطس.

وخلال الشهر الماضي، واصلت إسرائيل هدم المنازل الفلسطينية رغم الدعوات المتكررة من المجتمع الدولي إلى وقف تلك الممارسة. وكما ذكرت سابقا، دمر في بيت حانون وحدها، في سياق عملية الدرع الأمامي، حوالي ٢٠ منزلا تدميرا كاملا وأصيب ٢٣٠ منزلا آخر بأضرار. وتواصلت عمليات هدم مماثلة خلال عمليات قوات الدفاع الإسرائيلية في مخيمي رفح وخان يونس للاجئين. وعلى سبيل المثال، في شمال الضفة الغربية، تلقت قرية عزون عتمة ٢٥ أمرا بالهدم، وهُدم ١١ منزلا في ٤ آب/أغسطس. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الحكومة الإسرائيلية ممارسة هدم منازل أسر الأشخاص المرتبطين بهجمات التفجير الانتحارية. إن عمليات الهدم العقابية هذه التي تمس أشخاصا ليسوا متهمين بارتكاب جريمة تمثل شكلا من أشكال العقاب الجماعي.

وقد قيل من قبل في هذه القاعة مرات عديدة أن استمرار العنف على أرض الواقع يأتي نتيجة مباشرة للاحتلال وانعدام أي أمل حقيقي في التقدم نحو تسوية سلمية للنزاع من خلال المفاوضات. وأشار الأمين العام وممثلوه، في مرات عديدة أيضا، إلى أن خارطة الطريق للسلام التي قدمتها المجموعة الرباعية – والتي أيدها مجلس الأمن بقراره ١٥١٥ (٢٠٠٣) – تمثل طريقة واقعية قابلة للتطبيق للخروج من حالة اليأس الراهنة واستئناف الحوار السياسي. ولكن كلا الطرفين لم يفيا بالحد الأدنى من التزاماتهما بموجب خارطة الطريق.

وكما كنا نقول باستمرار خلال الشهور الإثني عشر الماضية، إن السلطة الفلسطينية، على الرغم من وعود رئيسها، لم تحرز تقدما فيما يتعلق بالتزامها الأساسي باتخاذ إجراءات فورية على أرض الواقع لإنهاء العنف ومكافحة الإرهاب. والحكومة الإسرائيلية، على الرغم من وعودها، لم تحرز تقدما بشأن التزامها الأساسي بأن تفكك على الفور مخافر الاستيطان الأمامية التي أقيمت منذ آذار/مارس ٢٠٠١ وأن تمضي قدما نحو التجميد الكامل لأنشطة المستوطنات. وإلى أن تتخذ السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية الخطوات الأولى اللازمة لاستعادة قوة الدفع نحو السلام، وما لم تفعلا ذلك، فإن الجمود سيستمر ولن يكون هناك وقف دائم لإطلاق النار. وتلك الخطوات الأولى واضحة: على الجانب الفلسطيني، تنفيذ الإصلاحات الأمنية تنفيذا مجديا ووضع حد لاستخدام العنف في جميع أشكاله؛ وعلى الجانب الإسرائيلي، تفكيك مخافر الاستيطان الأمامية وتنفيذ التجميد الكامل لجميع أنشطة المستوطنات. ويؤسفني أن أقول إنه، حتى الآن، لا يوجد سبب للاعتقاد بأننا نوشك أن نشهد اتخاذ هذه الخطوات من أي من الجانبين، ناهيك عن كليهما.

ولا يزال التقدم في تنفيذ الإصلاح الفلسطيني بطيئا وفي أغلب الأحيان مظهريا. ولا يمكن تفسير ذلك بشيء غير الافتقار إلى الإرادة السياسية للمضي في الطريق إلى الأمام. وإن تيري رود – لارسن، المنسق الخاص لعمليات السلام في الشرق الأوسط والممثل الخاص للأمين العام لدى منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية، قد حذر في إحاطته

الإعلامية التي قدمها في تموز/يوليه، مما وصفه بالفوضى التي بدأت تظهر في المناطق الفلسطينية. والسيد رود – لارسن – وهو رجل مخضرم في عملية السلام في الشرق الأوسط، ومراقب نزيه يمثل الأمين العام وصديق للشعبين الفلسطيني والإسرائيلي على السواء – من واجبه أن يذكر الطرفين بالتزاماتهما بموجب أحكام القانون الدولي، والاتفاقات الموقعة وخارطة الطريق. ومن واجبه أيضا أن يسترعي الانتباه إلى التحديات التي يمكن أن تعوق جهود المجتمع الدولي الرامية إلى استئناف عملية السلام. وأود أن أقترح استجابة لتلك التحذيرات والتحديات، أن يكون التركيز منصبا على الرسالة لا على الرسول.

لقد أشار السيد رود – لارسن، في إحاطته الإعلامية في الشهر الماضي، إلى أن المطالبات بإصلاح السلطة الفلسطينية لا تأتي فقط من المجموعة الرباعية، ولكن أيضا من الشعب الفلسطيني. والإحجام عن إجراء هذه الإصلاحات التي تمس الحاجة إليها وعدم الاستجابة من السلطة الفلسطينية للمطالب الداخلية أديا إلى اندلاع الاحتجاجات وإلى الخطر الحقيقي للفوضى.

وفي الحقيقة إن رئيس الوزراء قريع قدم، في ١٧ تموز/يوليه، استقالته، ذاكرا أن السبب يتمثل في حالة الفوضى التي لم يسبق لها مثيل. وأعلن الرئيس عرفات سلسلة من الإجراءات الأمنية لمنع المزيد من التدهور، بما في ذلك تعيين رئيس المخابرات العسكرية رئيسا لقوات الأمن الوطني وتعيين رئيس جديد للشرطة في غزة. ولكن تلك التدابير أدت إلى مزيد من القلاقل حيث خرج الآلاف إلى الشوارع في مدينة غزة احتجاجا. واستمرت المظاهرات في ١٨ تموز/يوليه وشملت صدامات بين مختلف فصائل فتح. وهاجمت جمهرة غاضبة مقر الاستخبارات العسكرية الفلسطينية في رفح. وفي خان يونس، هاجمت مجموعة من المسلحين الفلسطينيين مقر الاستخبارات العسكرية، واستولت على أسلحة ونهبت المبنى، وأشعلت فيه النار بعد ذلك. وفي هذه الأثناء، أطلق مسلحون مجهولون النار على نبيل عمرو – وهو وزير إعلام فلسطيني سابق وناقد معروف لإجراءات السلطة الفلسطينية المحدودة جدا بشأن الإصلاح – في منزله في رام الله في ٢٠ تموز/يوليه. ونجا من الهجوم ولكنه أصيب بجروح خطيرة.

وبعد ذلك الهجوم ازدادت مظاهر الاضطراب والاستياء الشعبي والفوضى. وأخيرا، قادت الوساطة السياسية، وخاصة من فريق من أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني، إلى التوصل إلى اتفاق وافق الرئيس عرفات بموجبه على منح رئيس الوزراء قريع – أبو علاء – السلطة الكاملة على الوكالات الأمنية، التي تعمل حاليا تحت سلطة وزير الداخلية، وعلى أن يتقيد عرفات بالقانون الأساسي بالنسبة لسلطات رئيس الوزراء. وفي ٢٧ تموز/يوليه، سحب أبو علاء استقالته. بيد أنه، بالرغم من تلك التطورات، ظلّت السلطة النهائية والسيطرة على جميع الوكالات الأمنية التابعة للسلطة الفلسطينية بيد مجلس الأمن الوطني، الذي يرأسه الرئيس عرفات.

واستمرت القلاقل، وفي ٣٠ تموز/يوليه اختطف مسلحون من فتح ثلاثة أجانب بينما كانوا عائدين إلى منزلهم في نابلس. وقد أطلق سراح الثلاثة دون أن يصابوا بأذى بعد ساعتين. وأعلنت مصادر أمنية فلسطينية في ٣١ تموز/يوليه أن محاولة لاغتيال رئيس الوزراء قريع قد أحبطت. وفي اليوم نفسه، قام مسلحون ينتمون لكتائب الأقصى بإحراق مكاتب دائرة المخابرات العامة التابعة للسلطة الفلسطينية في جنين. وفي ١ آب/أغسطس، فتح مسلحون مجهولون النار لتفريق اجتماع لفتح وطالبوا بإجراء انتخابات عامة. وفي اليوم التالي، قتل مسلحون مجهولون فلسطينيين اثنين أدينا بالتعاون مع إسرائيل. وكان القتيلان ضمن سبعة فلسطينيين جرحوا في وقت سابق عندما ادعي أن شرطيا تابعا للسلطة

الفلسطينية ألقى قنبلتين يدويتين في زنزانة سجن يحتجز فيه النزلاء الذين يشتبه بأنهم تعاونوا مع إسرائيل. وفي نابلس، أطلق مسلحون مجهولون عدة طلقات على منزل رئيس البلدية السابق غسان الشكعة، الذي كان قد استقال قبل شهرين احتجاجا على الفوضى الناشئة في المدينة.

وقد اتخذ وزير الداخلية بعض التدابير الرامية إلى إعادة تنظيم قوة الشرطة. بيد أن تقارير أفادت بأن إسرائيل سحبت موافقتها السابقة على طلب وزير الداخلية السماح للشرطة الفلسطينية بالبدء في حمل الأسلحة داخل المدن الفلسطينية في ٦ آب/أغسطس. وإن تعاون إسرائيل في تيسير أية خطوات تتخذها السلطة الفلسطينية لإصلاح قواتها الأمنية يتسم بأهمية حيوية.

وفي غضون ذلك، ظلت التدابير التي اتخذتها السلطة الفلسطينية محدودة وغير واضحة. والنية المعلنة للرئيس عرفات بإعادة تجميع الأجهزة الأمنية من تسعة أجهزة إلى ثلاثة، حسب اقتضاء خارطة الطريق، جديرة بالترحيب. بيد أن ذلك ما زال يتعين أن ينعكس في إحداث تغيير حقيقي على أرض الواقع. وخلال الـ ١٢ شهرا الماضية، ما فتئنا ندعو الرئيس عرفات باستمرار إلى اتخاذ إجراء حاسم لإصلاح الأجهزة الأمنية الفلسطينية وإعادة تركيزها وإعادة تأهيلها. ومن شأن اتخاذ إجراء حاسم في ذلك الصدد أن يعيد القانون والنظام فضلا عن المصداقية المنقوصة للسلطة الفلسطينية. إن عناصر الإصلاح المطلوبة واضحة للجميع: وهي توحيد جميع الأجهزة الأمنية في ثلاثة أجهزة رئيسية، تحت قيادة مهنية؛ ووضع هذه الأجهزة تحت سلطة وزير داخلية فعال يقدم تقارير إلى رئيس وزراء يتمتع بالصلاحيات اللازمة.

والمجال الآخر المطلوب فيه الإصلاح هو الانتخابات. وما زالت هناك شواغل في المجتمع الدولي بأنه لا بد أن تفي تحضيرات السلطة الفلسطينية لإجراء الانتخابات المحلية بالمعايير الدولية لكي تعتبر حرة ونزيهة، خاصة فيما يتعلق بإسناد ولاية للجنة الانتخابية المركزية لتسجيل الناخبين.

وأخفقت إسرائيل بدورها في تنفيذ التزاماتها الأساسية بموجب خارطة الطريق. فالتوسع في المستوطنات وعدم اتخاذ إجراء بشأن إزالة المخافر الأمامية المنشأة منذ عام ٢٠٠١ يؤدي بشدة إلى تقويض الثقة الفلسطينية في نوايا إسرائيل ويسهم في تعزيز المتشددين بين الفلسطينيين. وبالرغم من الوعود المتكررة من الحكومة الإسرائيلية، ظلّت أنشطة الاستيطان مستمرة. ووفقا للأرقام الأخيرة لوزارة الداخلية الإسرائيلية، فإن سكان المستوطنات مستمرون في الازدياد. وما يثير القلق بشكل خاص هو النمو الكبير في المستوطنات المعينة للإخلاء بموجب خطة الانسحاب الإسرائيلية.

وهناك تقارير تفيد بأن بناء المستوطنات مستمر بسرعة كبيرة، خاصة في الكتل الاستيطانية الضخمة من قبيل غوش إتسيون ومعالي أدوميم. وفي القدس الشرقية وحولها، استمر النشاط الاستيطاني الأخير، الحكومي والخاص على حد سواء، بمعدل وصفه المراقبون بأنه لا مثيل له منذ عام ١٩٩٢. ويستمر معظم النشاط الاستيطاني الخاص على طول مسار الحاجز بطريقة يمكنها أن تحول الحاجز إلى حدود.

إن النشاط الاستيطاني الذي ترعاه الحكومة، كما هو على طول الجسر البري الذي يربط بين القدس ومعالي أدوميم في إطار خطة هاء — ١ (E-1) المثيرة للجدل، سيترك آثارا خطيرة على ترابط الأراضي الفلسطينية، مما ينجم عن إنشاء كانتونين فلسطينيين إلى حد ما منفصلين بشكل كامل في الضفة الغربية. ولذا، فإن التقارير التي تفيد بأن الحكومة الإسرائيلية وافقت على خطط تشييد ٦٠٠ وحدة جديدة للإيواء في معالي أدوميم، وهي بالفعل أكبر مستوطنة

إسرائيلية، وفي مناطق أخرى، تستدعي قلقا خاصا. ولئن كنا نرحب بتعليمات رئيس الوزراء شارون لوقف المناقصات لبناء تلك المستوطنات وإعادة دراستها، فإن ما نبحث عنه هو الإعلان عن تجميد شامل ومستدام بشأن الأنشطة الاستيطانية، حسب اقتضاء خارطة الطريق.

وفي ٢٠ تموز/يوليه، اتخذت الجمعية العامة قرارا (القرار دإط-١٠/١٥) اعترف بالفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية في لاهاي بشأن الحاجز الإسرائيلي، وطالبت إسرائيل بالامتثال لالتزاماتها القانونية ودعت الدول الأعضاء إلى الامتثال أيضا. كما دعت الجمعية العامة كلا الطرفين إلى تنفيذ التزاماتهما بموجب خارطة الطريق وطلبت من سويسرا أن تجري مشاورات وأن تقدم تقريرا إلى الجمعية العامة فيما يتعلق باستئناف مؤتمر الأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة. وإضافة إلى ذلك، طلب القرار إلى الأمين العام أن ينشئ سجلا للأضرار.

ودعا الأمين العام حكومة إسرائيل إلى أن تتقيد بالتزاماتها القانونية. وتدرس الأمانة العامة حاليا أفضل كيفية للاضطلاع بالمهمة التي أوكلتها إليها الجمعية العامة. وأتوقع أن يكون لدينا المزيد للتبليغ عنه بشأن الحاجز في الشهر المقبل.

وفي غضون ذلك، هناك تقارير مثيرة للقلق تحذر من شن متطرفين يهود لهجمات محتملة على المواقع المقدسة الإسلامية في القدس. وفي ٢٤ تموز/يوليه، أكد وزير الأمن العام في إسرائيل على أن المؤسسة الأمنية تعرفت على نية متزايدة بين المتطرفين اليمينيين لشن هجوم على المسجد الأقصى. وكان المسؤولون الإسرائيليون مصرين على أنه بسبب الإجراءات الأمنية الاعتيادية الشديدة القائمة، فإن المتشددين الذين يعتزمون شن هجوم سيجدون من العسير اختراق الموقع.

ومع ذلك، فإن هناك حاجة إلى تأكيد أن سلامة وحرمة جميع المواقع الدينية، سواء كانت في القدس أو في غيرها من الأماكن، وسواء كانت إسلامية أو يهودية أو مسيحية، تحظى بأهمية أساسية، في الأوقات العادية وأيضا في حالة تتسم بالعنف والريبة والعداء. وعلى إسرائيل التزام لا يقبل الجدل، تجاه مواطنيها بالذات وتجاه المجتمع الدولي، بأن تضمن الحماية الكاملة لجميع المواقع التي تقع حاليا تحت سيطرتها. وبالتالي فإننا نطالب حكومة إسرائيل باتخاذ تدابير فعالة ضد المشاركين في تخطيط الأعمال الرامية إلى تقويض سلامة أو حرمة تلك المواقع المقدسة أو الذين يحرضون على ذلك.

إن خطة رئيس الوزراء شارون لسحب القوات المسلحة الإسرائيلية من غزة وأجزاء من الضفة الغربية ولإخلاء جميع المستوطنات في قطاع غزة فضلا عن أربع مستوطنات في شمال الضفة الغربية تكتسب زخما داخل إسرائيل. وبالرغم من المعارضة العالية الصوت من شرائح من مجتمع المستوطنين، فإن استطلاعات الرأي الأخيرة تظهر أن ٦٠ في المائة من الإسرائيليين ما زالوا يؤيدون خطة الانسحاب.

وموقف المجموعة الرباعية واضح: ألا وهو ينبغي إجراء انسحاب تام وكامل؛ وينبغي أن يؤدي الانسحاب إلى إنهاء احتلال غزة، وأن ترافقه خطوات مماثلة في الضفة الغربية؛ وينبغي أن يجري في إطار خارطة الطريق ورؤية الدولتين؛ وينبغي أن ينسق بشكل تام مع السلطة الفلسطينية والمجموعة الرباعية. ومن شأن أي انسحاب يجري على ذلك الأساس أن يهيئ فرصا جديدة لإحراز تقدم نحو تحقيق السلام. وسيكون الانسحاب خطوة بالغة الأهمية في تاريخ صنع السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين. ويحدونا الأمل أن يركز كلا الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني على المهام المطلوب إنجازها بغية جعل الانسحاب وما يعقبه بداية

جديدة لعملية السلام، وليس ترديا جديدا في التاريخ الطويل لصراعهما.

وكما ذكرنا عدة مرات في السابق، فإن مقتضيات تحقيق نجاح مبادرة الانسحاب هي نفس مقتضيات التنفيذ الناجح لخارطة الطريق. والأمم المتحدة والمجتمع الدولي قاطبة مستعدان لمساعدة الطرفين في ذلك المسعى إذا اختارا الخيارات السليمة. والأعضاء الرئيسيون في المجموعة الرباعية يعتزمون الاجتماع هنا في أيلول/سبتمبر بغية تقييم الحالة على أرض الواقع ودراسة مسارات العمل المناسبة.

وهيئة تنسيق المنح الرئيسية، المعروفة باسم لجنة الاتصال المخصصة، ستنعقد أيضا في نيويورك خلال أيلول/سبتمبر للنظر في السبل الكفيلة بتمكين مجتمع المانحين من مساعدة الطرفين على تحويل عملية الانسحاب إلى بداية فعلية لعملية سلام حقيقية. ولكن ذلك كله يعتمد مرة أخرى على الطرفين نفسيهما – حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية – وعلى الاختيارات التي سيختارانها في ذلك الصدد.

وعلى الجبهة الاقتصادية أجد لزاما علي أن أقول إن الصورة تبقى قاتمة. فالاقتصاد الفلسطيني في حالة مضطربة جدا، وليس له فرصة للانتعاش ما لم يُتخذ إجراء عاجل. وهذا هو الربع الثالث على التوالي الذي يزداد فيه معدل البطالة الفلسطينية. ويبلغ إجمالي معدل البطالة ٣٤,٣ في المائة. وإجمالي إيرادات السلطة الفلسطينية ما زالت دون مستوى النفقات بكثير. وتبين الأرقام التي نشرت مؤخرا عجزا في الميزانية بمقدار ٣٨ مليون دولار في شهر أيار/مايو.

وقد كشفت دراسة للبنك الدولي مؤخرا أن الأزمة الاقتصادية الشديدة في كل من الضفة الغربية وغزة هي إحدى أسوأ فترات الركود في التاريخ المعاصر. فهي تسهم في إفقار جيل بأكمله من الشباب الفلسطيني، كما تؤدي إلى تقويض مصداقية السلطة الفلسطينية. وستؤدي لا محالة إلى زيادة الدعم الشعبي للفصائل المحاربة. إن السبب الرئيسي لهذه الأزمة هو نظام الإغلاق الذي تفرضه الحكومة الإسرائيلية. وبدون تغيير حاسم في نظام الإغلاق، فإن الاقتصاد الفلسطيني لن يستعيد عافيته. وفي الواقع، فإن البنك الدولي قد شدد على أن خطة إسرائيل لفك الارتباط سيكون لها وقع محدود على الاقتصاد الفلسطيني ومصادر رزق الفلسطينيين ما لم يصاحبها تخفيف جذري للإغلاقات يشمل ثلاثة عناصر: تذليل العقبات الداخلية التي تحول دون التحرك في الضفة الغربية، وفتح الحدود الفلسطينية الخارجية لتجارة السلع الأساسية، والعودة بوتيرة معقولة للقوى العاملة الفلسطينية إلى داخل إسرائيل.

وإذا استوفيت تلك الشروط، فسيتسنى الحصول على أموال إضافية من المانحين. لكن المانحين يريدون ضمانات بأن مساهماتهم ستكون مثمرة. وستقدم المعونة في سياق انسحاب إسرائيلي ناجح وشامل من قطاع غزة وشمال الضفة الغربية كخطوة أولى في تنفيذ خارطة الطريق.

ومما يثير الجزع بشكل خاص أن إسرائيل أعلنت عن نيتها الاستغناء بشكل كامل عن العمالة الفلسطينية داخل إسرائيل بحلول عام ٢٠٠٨. فعدد الفلسطينيين من الضفة الغربية العاملين في إسرائيل وفي المستوطنات الإسرائيلية وفي المناطق الصناعية الإسرائيلية انخفض بالفعل من ٠٠٠ ٥٠ إلى ٠٠٠ ٤٨ خلال الربع الثاني من عام ٢٠٠٤. وعدد الغزاويين العاملين في إسرائيل وفي المستوطنات الإسرائيلية وفي المناطق الصناعية الإسرائيلية انخفض من ٠٠٠ ٦ إلى أقل من ٥٠٠ ما بين الربعين الأول والثاني من عام ٢٠٠٤ استنادا إلى الأرقام المنشورة مؤخرا. كما أن عدد الشاحنات المستعملة في استيراد وتصدير البضائع من غزة وإليها انخفض انخفاضا كبيرا. وحمولات الشاحنات الخارجة من غزة انخفضت بنسبة ٧٠ في المائة بين نيسان/أبريل وأيار/مايو

٢٠٠٤، وحمولات الشاحنات الداخلة إلى غزة انخفضت بنسبة ٣٠ في المائة أثناء الفترة نفسها.

إن الاقتصاد الفلسطيني يعتمد على الاقتصاد الإسرائيلي ليس بالنسبة إلى العمالة فحسب، بل أيضا بالنسبة إلى المواد الأولية والتبادل التجاري. ولئن أراد الطرفان تغيير تلك العلاقة في الأمد البعيد، فإن إنعاش الاقتصاد الفلسطيني في الأمد القريب يعتمد على العودة إلى مستويات معقولة من العمالة الفلسطينية في إسرائيل.

وإذا أصرت إسرائيل على إنهاء العمالة الفلسطينية وعلى تنفيذ خطتها لفك الارتباط من دون اتخاذ تدابير مصاحبة للتخفيف من الإغلاقات الداخلية والخارجية، فإن مستويات البطالة والفقر ستواصل الارتفاع الشديد في صفوف الفلسطينيين، بنتيجة مؤكدة واحدة: ازدياد قوة التأييد الشعبي للجماعات المحاربة وازدياد ضعف السلطة الفلسطينية إلى درجة تجعلها عاجزة عن صون القانون والنظام.

واسمحوا لي الآن أن أنتقل إلى الحالة بين إسرائيل ولبنان. كما يدرك المجلس من الإضافة إلى تقرير الأمين العام المؤرخ ٢١ تموز/يوليه عن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (S/2004/572/Add.1)، حدث انتهاك جسيم لوقف إطلاق النار في ٢٠ تموز/يوليه. فعلى امتداد القطاع الغربي من الخط الأزرق أطلق قناصة يُزعم أنهم من حزب الله النار من الأراضي اللبنانية أصابت جنديين إسرائيليين في مخفر أمامي تابع لقوات الدفاع الإسرائيلية فأردتهما قتيلين. وردت قوات الدفاع الإسرائيلية بإطلاق النار من الدبابات وقذائف من طائرات الهليكوبتر على مواقع لحزب الله. وقد أسفرت قذيفة دبابة عن مقتل أحد محاربي حزب الله. وعصر اليوم نفسه حلقت الطائرات الإسرائيلية النفاثة فوق الأجواء اللبنانية، واخترقت حاجز الصوت أثناء تحليقها المنخفض فوق بيروت وأجزاء أخرى من البلد. وكما هو متوقع، ساهمت تلك الانتهاكات في توتر الحالة وسببت قدرا كبيرا من الهلع بين المدنيين اللبنانيين.

ونظرا للجو المتوتر السائد سواء على امتداد الخط الأزرق أو في لبنان بصورة عامة، بسبب تلك السلسلة من الحوادث، يسعدني أن أبلغ بأن التدخلات المنسقة والتكميلية من جانب قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وكبار ممثلي الأمم المتحدة، وعدة دول أعضاء في مجلس الأمن ساهمت في تخفيف حدة التوترات وتجنب المزيد من التدهور. والفترة التي انقضت منذ ذلك الحين اتسمت بالهدوء بشكل عام، بما في ذلك حدوث انخفاض ملحوظ في عدد حالات الاختراق الجوي. لكن اختراق إسرائيل للأجواء اللبنانية استؤنف في ٩ آب/أغسطس.

إن حوادث ٢٠ تموز/يوليه تبرهن على السرعة التي يمكن أن يحدث بها التصعيد. وإن تحلي جميع الأطراف بأقصى درجات ضبط النفس أمر جوهري إذا أردنا تجنب أوخم العواقب.

وللأسف، لا يسعنى القول إنه تحقق أي قدر من التقدم على المسار السوري – الإسرائيلي. ومما يكتسي أهمية كبيرة، في ضوء الحالة الإقليمية، أن تستأنف إسرائيل وسورية مفاوضاتهما السلمية المعلقة بهدف تنفيذ قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

أخيرا أود أن أشكركم، السيد الرئيس، وأعضاء المجلس الآخرين على صبركم في الاستماع إلى هذه الإحاطة الإعلامية الطويلة. إن جو هذه الإحاطات الإعلامية ومحتواها أصبحا مألوفين على نحو يثير الكآبة لدى الجميع.

لقد دأب زميلي تيري رود – لارسن على تذكيرنا بأن اليأس والتشاؤم عدوان لأي عملية سلام. إنني أتفق معه. ففي حين انصب التركيز في معظم الإحاطة الإعلامية لهذا

الشهر على واجبات الطرفين، وفي معظم الحالات على فشلهما في الوفاء بتلك الواجبات، فإننا، نحن أعضاء المجتمع الدولي، تقع على عاتقنا واجبات أيضا. ويتمثل أحد أهم الواجبات الأساسية تلك في أننا يجب ألا نستسلم لمشاعر الاستهانة بالأمور أو لليأس. ومن أجل مصلحة الطرفين، الإسرائيليين والفلسطينيين على السواء، يجب علينا جميعا أن نتمسك بالرؤية المتمثلة في تحقيق سلام عادل ودائم وشامل، استنادا إلى قرارات المجلس، بما يكفل إنهاء الاحتلال وإيجاد دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب داخل حدود آمنة ومعترف بها. وإن كانت الخسائر اليومية الناجمة عن أعمال العنف والظلم ومهانات الاحتلال تجعل تلك الرؤية وكأنها حلم بعيد المنال، فإنها في الحقيقة ستصبح مستحيلة المنال فعلا إن فقدنا نحن التزامنا بتحقيقها.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر السيد برندرغاست على إحاطته الإعلامية الشاملة.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه أثناء مشاورات المجلس السابقة، أود الآن أن أدعو أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا لهذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٥٠.